

## المُكوّن القَصْرِيّ الآخر

### • ضمير الفصل

## مقاربة نحليلية في دلالة التّركيب القصرِيّ في الصّديفة السّجّاديّة

م. عماد جبار كاظم

كلية الآداب - جامعة واسط

### المُقدّمة

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على عباده الذين اصطفى، محمّد وآله مصابيح الدّجى، أمّا بعدُ: هبْ أنّ التّراكيب كلّها ذوات دلالة في الإرادة، ولكن أنّى يمكن الكشف عن العقل الجمعيّ الذي يُطمأنّ إليه في التّوجيه، على شموليّة الدّلالة، وعموميّة المعنى، وإنسانيّة الاستعمال له في التعبير ومواقفها من دون حصر؟ وإذا كان مدار التّحقيق في المرامي الدّلاليّة واقعاً في رحاب المرجعيّات، وقائماً على أصولها ومبادئها الافتراضيّة والمكوّنات الاحتماليّة، فهل يمكن لنا أن نحملَ عليها قول إمام معصوم كالإمام زين العابدين "عليه السلام"، على ما هو عليه في موسوعة الولاية، وهو يدعو ربّه سبحانه وتعالى؟.

هذه محاولة للوقوف على الاستكمال الأدائي لتلك الرّموز الدّلاليّة في أسلوبة القصر بالمؤسس الآخر، سلباً أو إيجاباً، في نصّ حاز على صفة الامتياز الانفرادي، وخلود تمثيله الإنسانيّ، ألا وهو (الصّديفة السّجّاديّة)، والبحث عمّا ورائيّة سطحها في المستوى العميق، برؤية قوامها التّحليل ومرجعيّة الأصل الذي بُنيت عليه القاعدة، فأصبحت من المُسلّمات في الجمع الدّلاليّ، وكثافته المعنويّة، وتراكماته المقصدية.

### توطئة

إنّ تنوّع الأساليب الفنّيّة، وتركيبها الإبداعي، وقصدها الدّلاليّ لا ينحصر في طرق معيّنة، أعني الطّرق الأربعة التي أقرّها البلاغيون في أسلوبيّة القصر، وجماليّته الفنّيّة الإبلاغيّة؛ لذا جعل بعضهم طرفاً أخرى تفيد ذلك، وهي: "ضمير الفصل، و تعريف الجزأين: المسند إليه والمسند"، - وهما مرادنا ههنا- فكانت بذلك سبع طرق<sup>(١)</sup>. والذي يبدو أنّ الاختلاف في هذه الأساليب - حاصله المقولة البلاغيّة التي ذكرها صاحبُ مفتاح العلوم، حين قال: ((وللقصر طرق أربعة))<sup>(٢)</sup>، ومظنّة الإشكاليّة الاحتمالية في قول القزويني (ت ٧٣٩هـ) عند استخدامه الحرف (من)، وإشارة التبعيض مع البيان الذي فيه بقوله: ((وللقصر طرق منها))<sup>(٣)</sup>. في حدّ القصر وتعريفه بتنوّعه الأسلوبِيّ؛ لشيوعه إلى أمثله المختلفة التي تُحدّد في التّعبير، وتسلّك في العطاء الدّلاليّ. وهو الأمر الذي جعل شرّاح التّليخيص يبدلون حمادى جهدهم في تفسير عبارة نصّه: (منها،... ومنها)، على وفق مرجعيّاته، مع ملحظ الأصل الرّباعيّ في طرائق القصر ورسمه، يقول بهاء الدّين السّبكي (ت ٧٧٣هـ): ((القصر هو الحصر، وهو تخصيص أمر بآخر بإحدى الطّرق الأربع، كذا قالوه...))<sup>(٤)</sup>. وهو إحياء إلى أصل المقولة البلاغيّة في طرق القصر الأربعة المتقدّمة، ثمّ قال: ((وسياتي أنّها أكثر من أربع...))<sup>(٥)</sup>، وحين أوفى الطّرق ذكرها أشار إلى التي أنّق عليها، والتي اختلف فيها، ومنها: ضمير الفصل، وتعريف المسند إليه، والمسند.

وقد أفصح عن ذلك، بياناً، قول ابن يعقوب المغربي (ت ١١١٠هـ) حين قال: ((وللقصر طرق "أي: أسباب لفظيّة تفيده، وهي كثيرة، منها: تعريف الجزأين، وفصل المبتدأ بضمير الفصل، وقولك - مثلاً: جاء زيد نفسه، وقولك: زيد مخصوص بالقيام دون عمرو، والمذكور للمصنّف (يعني: القزويني) هنا أربعة، وإنّما لم يذكر غيرها لأنّ ذلك إمّا أنّه ليس

معدوداً من طرق القصر اصطلاحاً كالتأكيد المعنوي، كقولك: جاء زيد نفسه كما تقدّم، وإمّا أنه مخصوص بالمسند كضمير الفصل، والأفيد ذكر ما يعمّ... ولزيادة الطّرق على الأربعة، لم يقل في عدّها، وهي كذا وكذا، بل أتى في عدّها بـ(من) المقتضية للتبعيض، وإلى ذلك أشار بقوله: (منها)، أي: (من طرق القصر))<sup>(٦)</sup>. وتفصيل القول وشرحه يُعرب عن مدى إمكان التزام الأصل في مدوّنة البحث البلاغيّ للطرق الأربعة، واحتمالية إفادة غيرها على القصر، ومعناه الدلاليّ، يقول سعد الدّين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ): ((قد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند، ونحو قولك: زيد مقصور على القيام ومخصوص به، وما أشبه ذلك، فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطّرق الأربعة، ويمكن أن يجعل الفصل وتعريف المسند أيضاً من طرق القصر، لكن ترك ذكرهما (يعني القزويني) هاهنا، لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التّعريض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتّقديم، فإنهما وإن سبق ذكرهما لكنهما يعمّان غير المسند إليه والمسند... وكان في قول المصنّف: منها ومنها دون أن يقول الأوّل والثاني إيماء إلى هذا))<sup>(٧)</sup>.

وعند قراءة النصوص المتقدمة، وتصفّحها للكشف عن مرجعياتها وأسسها في النتائج والتّوجيه، يتبيّن لنا الآتي:

- ١- كثرة الطّرق التي تفيد القصر، ومنها: تعريف المسند إليه والمسند، وضمير الفصل.
- ٢- خروج الأنماط غير الاصطلاحية، وهي طرق الحصر اللّغوي وأساليب التّوكيد.
- ٣- يمكن أن يكون ضمير الفصل، وتعريف الجزأين: (المسند والمسند إليه) ضمن دائرة التّعريف الاصطلاحية على أنّهما من طرقه.

٤- اختصاص الفصل، وتعريف المسندين: (المسند والمسند إليه) في أوابهما المتقدمة في المنهج البلاغيّ مانع من ذكرهما في باب القصر، وهذا لا يعني أنّهما لا يدخلان في الحدّ الاصطلاحية، أو إمكان ذلك في الاحتمالية والتّوجيه.

٥- إنّ الطّرق الأربعة: "النفي والاستثناء، واستعمال (إنّما)، والعطف والتّقديم" تتّصف بالشمولية والعمومية في الاستعمال في ميدان الجملة عمداً ومكّلات، وهو أمر لا ينسجم وخصوصية ضمير الفصل وتعريف الجزأين: "المسند إليه والمسند"، وهذا فيه نظر؛ ذلك أنّ ضمير الفصل قد يفيد تأكيد الجملة - في بعض فوائده - ممّا يجعله من خصائص الإسناد؛ ((لأنّه توكيد للحكم كما جعل التأكيد من اعتباراته، ودخوله في وسط الكلام لا ينافي ذلك كما أنّ لام الابتداء تدخل بين المسند إليه والمسند، والتأكيد بها من اعتبارات الإسناد))<sup>(٨)</sup>.

وعلى هذا ففائدته ((ترجع إليهما (أي: المسند إليه والمسند) جميعاً؛ لأنه يجعل أحدهما مخصّصاً ومقصوراً، والآخر مخصّصاً به ومقصوراً عليه))<sup>(٩)</sup>، وأمّا اختصاصه بالمسند إليه وأحواله في أنّه يقتزن به ويليه، فهو من جهة تخصيصه بالمسند؛ ((لأنّ الفصل تخصيص المسند إليه بالمسند، فالفصل مخصّص (بالكسر) والمسند إليه مخصّص (بالفتح)، والمسند مخصّص به، فأثر الفصل معنى يتعدى منه إلى المسند إليه ويصير قائماً بالمسند إليه، فعلم أنّ نسبتته إلى المسند إليه أولى))<sup>(١٠)</sup>، يضاف إلى ذلك أنّ الفصل له شروط في الاستعمال، منها: كونه يتوسّط بين المبتدأ أو ما أصله كذلك. وهذا يجعله مستعملاً في دائرة الإسناد عمداً ومقيداً، فضلاً عن تنوّعاته الأسلوبية في كونه يأتي في الإسنادين: الاسمي؛ كقولنا: محمّد هو القائم، والفعلية كقولنا: محمّد هو يقوم، يقول القزويني (ت ٧٣٩هـ): ((وأما توسّط ضمير الفصل بينه وبين المسند فلتخصّصه به، كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو هو خير منه، أو هو يذهب))<sup>(١١)</sup>، وقال البابرتي (ت ٧٨٦هـ): ((إذا أريد التخصيص بالفصل، يحتاج إليه، لأنّ مطلق التخصيص لا يحتاج إليه لتعدّد طرقه...))<sup>(١٢)</sup>، ثمّ قال: ((والفصل إنّما يحتاج إليه إذا كان الخبر معرفة... أو أفعل من كذا (لفظاً ومعنى) نحو: زيد أفضل من عمرو أو يكون فعلاً مضارعاً، نحو: زيد هو يذهب، وقد عُرف ذلك في علم النّحو))<sup>(١٣)</sup>.

وإذا ما توقّفت الدلالة على (الفصل)، استعمالاً - على تعددية طرقه - لا ينافي ذلك كونه من طرق القصر، لأنّه الأداة والسبيل للمقصد الدلالي المتوخّى الذي لا يمكن أن يحصل من دونه، ولا يُكوّن تشكيل لهدف من سواه.

وكذا الأمر حاصله في تعريف الجزأين، إذ إنّ (أل) التعريفية، على تنوعها الاسمي والدلالي، تنتقل في الخطاب بين مكونات الإسناد ومكملاته: المسند والمسند إليه، والمفعولات وهو الأمر الذي يعطيها معناها الغائي في الجملة، فضلاً عن أهميتها في التركيب، والتوجيه الدلالي، وسحرها الإبداعي، ثمّ أنه إذا كانت تلك الطرق المتقدمة، وهي: "النفي والاستثناء، والعطف، واستعمال (إنما)" تدلّ على القصر بالوضع وجزم العقل، بوصفها قرائن تفيد الدلالة في المعنى، فيمكن القول في ضمير الفصل، وتعريف الجزأين (المسند والمسند إليه) بالاستعانة بكلّيات التركيب النحويّ وشبكته التفاعلية في الأداء، وبحسب معانيها التي تحدّد في السياق - أنهما كذلك<sup>(١٤)</sup>. قال الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ): ((وإنما اقتصر المصنّف (يعني: القزويني) على ذكر هذه الأربعة في هذا الباب إمّا لأنّ القصر الاصطلاحيّ هو ما كان بهذه الأربعة، وما كان بغيرها، كضمير الفصل، وتعريف المسند أو المسند إليه، ونحو لفظ الخصوص، فليس باصطلاحيّ، وإن كان قصراً بالمعنى اللغوي، أو أنّ القصر بضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه، داخل في القصر الاصطلاحيّ بأن يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق السبعة ولم يذكر هذه الطرق الثلاثة (يعني: الفصل، وتعريف الجزأين) في هذا الباب لاختصاصها بالمسند والمسند إليه، وقد تقدّم ذكرها، وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيد ليس داخلًا في القصر الاصطلاحيّ...))<sup>(١٥)</sup>. وهذا يعني، بمفهوم الخطاب: أنّ ضمير الفصل، وتعريف المسندين في استبعاد تلك الاحتمالية لما تمثّلت في الطرد والاستقطاب - من طرق البنية القصرية بالرسم الاصطلاحي، ومفهومه الفني، ومن تنوّعاتها الأسلوبية. وعلى ذلك سنتناول "ضمير الفصل، وتعريف المسند إليه والمسند"؛ بوصفها من الطرق الاصطلاحية المتقدمة، كلاً على حياله في الصحيفّة السجّادية؛ لعموم استخدامها، وتعدّد إنتاجية أهدافها، ومبلغ الدلالة في أساليبها. ولنبدأ بطريق (ضمير الفصل)؛ استيفاءً، بعدّه سبيل تعريف الجزأين بـ(أل) الجنسية؛ لكثرة الأخير على الأول؛ بفصاحة الاستقراء، وبلاغة الكشف التركيبي التي أجرينها، متتبعاً أساليب ذلك النصّ الدعائيّ.

### ضمير الفصل<sup>(١٦)</sup>

ينبئ النّقل والانسجام الدلاليّ الحاصل من موضع ضمير الفصل بين مكوني الإسناد: "المسند إليه والمسند"، بالكيفية التي يرتبط بها بين الركنين ارتباطاً مختصاً أحدهما بالآخر على ما له في عموميات الإسناد وأصوله العنوانية في: الاسميّ والفعليّ، فهو يعطي خاصية القصر - في بعض من مجرياته النصّية وخصوصيات الأداء - للإسناد بالمسند للمسند إليه، وينفي بذلك الوضع التركيبي المستعمل في الخطاب، ما كان خارجاً عن معنى الجملة الأولى بدلالة الفهم إلى إنتاجيتها الثانوية في المعنى الجدليّ الذي ينبئ عنه أسلوب القصر، قال ابن يعقوب المغربي معلقاً على قول القزويني: ((فلتخصّصه بالمسند" أي: تعقيب المسند إليه بضمير الفصل لتخصّصه، أي: المسند إليه بالمسند بمعنى: جعل المسند مختصاً بالمسند إليه بحيث لا يتعدّاه إلى مسند له آخر، كقولنا: زيد هو الساعي في حاجتك، فذكر ضمير الفصل؛ ليفيد أنّ المسند، وهو الساعي، مخصص بالمسند إليه، وهو زيد، بحيث لا يتعدّاه إلى أن يكون غير زيد ساعياً...))<sup>(١٧)</sup>؛ ولهذا يقال في تشديد تأكيدده: لا عمرو<sup>(١٨)</sup>، أو لا غيره. وجاء في الإتيان في علوم القرآن: ((وممن ذكر أنه للحصر البيانيون في بحث المسند إليه، واستدل السهيلي بأنّه: أتى به في كلّ موضع أدعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع، وذلك في قوله: ((وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى))<sup>(١٩)</sup>، إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في قوله: ((وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى))<sup>(٢٠)</sup> (وَأَنَّ عَلَيْنَا النِّشَاءَ))<sup>(٢١)</sup>، ... لأنّ ذلك لم يدع لغير الله، وأتى في الباقي لادعائه لغيره، قال في عروس الأفراح: وقد استتبعت دلالاته على الحصر من قوله: ((فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ))<sup>(٢٢)</sup>. لأنّه لو لم يكن للحصر لما حسن؛ لأنّ الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنّما الذي حصل بتوفيقه، أنّه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى))<sup>(٢٣)</sup>. والخطاب البلاغيّ يتساق مع كلّيات الخطاب النحويّ في تحديد شروط يعمل في ضوئها ضمير الفصل دلاليّاً في قضية الإسناد؛ لجني ثمارها البلاغية، واستنشاق عطر فنونها الجمالية، وهي حلّة أسلوبية القصر ومعناها الجدليّ.

فهو عبارة عن صورة ضمير بصيغة المرفوع المنفصل يُطابق ما قبله، تكلماً وخطاباً، وغيبيةً، في الأفراد، والتنشئة، والجمع<sup>(٢٤)</sup>؛ لأنه في بعض من شأنه وأحواله<sup>(٢٥)</sup>، كما تقدّم، وهو الذي يُسمّى عند الكوفيّين عماداً، وبعضهم يسمّيه دعامة، وعند البصريّين فصلاً، وعند المنطقيّين رابطة<sup>(٢٦)</sup>. يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله كذلك<sup>(٢٧)</sup>، قال ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): ((ويشترط فيما بعده أمران كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل... وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (أل)... وشروط الذي كالمعرفة أن يكون اسماً... وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه: ((إنه هو يُدعى ويُعبد))<sup>(٢٨)</sup>، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في: ((ومكرُّ أولئك هو يبور))<sup>(٢٩)</sup>، وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كأفعل من، والمضارع كمتك، وعلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، وهو قول السهيلي. قال في قوله تعالى: ((وأنه هو أضحك وأبكى، وأنه هو أمات وأحيا، وأنه خلق الرّوجين الذّكر والأنثى))<sup>(٣٠)</sup>، وإمّا أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأنّ بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لخبر الله، كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأمّا الثالث، فلم يدعه أحد من النّاس... وقد يستدلّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ((ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقّ ويهدي))<sup>(٣١)</sup>، فعطف يهدي على الحقّ الواقع خبراً بعد الفصل<sup>(٣٢)</sup>، واختلف النحويّون في محلّه الإعرابي على اتّفاق جمهورهم في أنه حرف لا اسم ليس له محلّ من الإعراب، قال ابن هشام: ((وزعم البصريون أنه لا محلّ له، ثمّ قال أكثرهم: أنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، وقال الكوفيون: له محلّ، ثمّ قال الكسائي: محلّه بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله...))<sup>(٣٣)</sup>. وقد ذكر علماء العربيّة (مفسرين، ونحويين، وبلاغيين)<sup>(٣٤)</sup> أنّ لضمير الفصل فوائد توزعت بين ما هو لفظي، ومعنوي؛ فاللفظي: الإعلام من أول الأمر بأنّ ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمّي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع عند الشكّ والالتباس؛ وعماداً؛ لأنه يُعتمد عليه في معنى الكلام، قال ابن هشام الأنصاري: ((وأكثر النحويّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة...))<sup>(٣٥)</sup>، على حين أنكر بعض البلاغيّين هذه الفائدة؛ لأنها من حظّ النحويّ، وليست من حظّ البياني<sup>(٣٦)</sup>.

وأما المعنويّ، فهو على أنواع، منها: التوكيد؛ ولذلك سمّاه بعض الكوفيّين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي: يقوّي ويؤكّد، ومنها: ((الاختصاص، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه...))<sup>(٣٧)</sup>. قال السيوطي (ت ٩١١هـ): ((وله - يعني الفصل - ثلاث فوائد: الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع والتأكيد؛ ولهذا سمّاه الكوفيّون دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي: يقوّي ويؤكّد، ويبنى عليه بعضهم أنه لا يجمع بينه وبينه، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل. والاختصاص، وذكر الزمخشري الثلاثة في ((وأولئك هم المفلحون))<sup>(٣٨)</sup>، فقال: فائدته الدلالة على أنّ ما بعده خبر لا صفة والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره<sup>(٣٩)</sup>، والذي يبدو أنّ الفصل لا يأتي لتلك المعاني فحسب، بل قد تكون له مغاز وأهداف متوخّاة في قصد معاني التوكيد<sup>(٤٠)</sup> نفسها التي يفيدها التّركيب القصريّ سواء أكان بطريقة النفي والإثبات، أم بالعطف، أم استخدام فاعلية (إنما)،... وكلّ بحسب السّياق واقتضاء الحال الذي ينتشر فيه الاستعمال الأدائيّ لذلك الرابط الدلاليّ.

وعند استقراء نصوص الصّحيفة السّجادية، يتبيّن لنا استخدامه في (١٤) أربع عشرة مرّة في صيغة المفرد المخاطب، والجمع الغائب فحسب، وقد انتحت هذه التراكيب مفتتح الإنشاء، وفي الأعم نهاية المطاف الدعائيّ في التوجّه والخشوع والتضرّع لمطلب أسمي، وهدف غائي أعلى في النيل والرغبة لتحقيق المراد الإنسانيّ المشروع.

وقد توزّع انتشار الاستخدام لضمير الفصل في الامتداد الأفقيّ الحتمي بين المكوّنين للتشكيل الإسنادي على أنماطه التأسيسية في ما أصله المبتدأ والخبر، فجاء (أنت) في (١٢) اثنتي عشرة مرّة، و(هم) في (٢) اثنتين فحسب، لمسند إليه أو ما أصله المبتدأ قد اتّخذ من (كاف) الخطاب وموضوعيته رمزاً في الأداء والوحدة التعبيرية في (١٢) مرة أيضاً، متساوياً مع (أنت)، ومن الاسم الظاهر المعرّف بالإضافة إلى كاف الخطاب في (٢) اثنتين فقط. أمّا المسند أو ما أصله الخبر، فقد تقابل معه - ضمير الفصل - أفقياً في عملية اللفظ الجليل (الله) في (٣) ثلاث مرّات، والباقي منه في الصفات الإلهية، منها

المعرّف بـ(أل) في (٩) تسع، والمضاف إليه في صيغة (أفعل) في (٢) اثنتين فحسب، في شبكة تركيبية عقدها التوكيد في دلالة العامّة؛ باستخدام (إن) الحرف المشبّه بالفعل، والتمثيل لذلك قوله "عليه السلام":

• ((اللَّهُمَّ فَإِنِّي أَمْرٌ حَقِيرٌ، وَخَطَرِي بَسِيرٌ، وَلَيْسَ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ، وَلَوْ أَنَّ عَذَابِي مِمَّا يَزِيدُ فِي مُلْكِكَ لَسَأَلْتُكَ الصَّبْرَ عَلَيْهِ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَكَ، وَلَكِنْ سُلْطَانُكَ اللَّهُمَّ أَعْظَمُ، وَمَلَكُكَ أَدْوَمُ مِنْ أَنْ تَزِيدَ فِيهِ طَاعَةَ الْمُطِيعِينَ، أَوْ تُنْقِصَ مِنْهُ مَعْصِيَةَ الْمُذْنِبِينَ. فَارْحَمْنِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَتَجَاوَزْ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ))<sup>(٤١)</sup>.

• ((فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ خَيْرٌ خَلْقِكَ، الدَّاعِي إِلَى حَقِّكَ، وَأَعَزَّتِي بِعِزِّكَ الَّذِي لَا يُضَامُ، وَاحْفَظْنِي بِعَيْنِكَ الَّتِي لَا تَنَامُ، وَاخْتَمِّ بِالْإِنْقِطَاعِ إِلَيْكَ أَمْرِي، وَبِالْمَغْفِرَةِ عُمْرِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ))<sup>(٤٢)</sup>.

• ((اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ وَكَفَى بِكَ شَهِيداً، وَأَشْهَدُ سَمَاءَكَ وَأَرْضَكَ وَمَنْ أَسْكَنْتَهُمَا مِنْ مَلَائِكَتِكَ وَسَائِرِ خَلْقِكَ فِي يَوْمِي هَذَا، وَسَاعَتِي هَذِهِ، وَلَيْلَتِي هَذِهِ، وَمَسْتَقَرِّي هَذَا، أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمٌ بِالْقِسْطِ، عَدْلٌ فِي الْحُكْمِ، رَوْوْفٌ بِالْعِبَادِ، مَالِكُ الْمُلْكِ رَحِيمٌ بِالْخَلْقِ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَخَيْرُكَ مِنْ خَلْقِكَ، حَمَلْتَهُ رِسَالَتَكَ فَأَدَّاهَا، وَأَمَرْتَهُ بِالنُّصْحِ لِأُمَّتِهِ فَنَصَحَ لَهَا. اللَّهُمَّ فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ أَكْثَرَ مَا صَلَّيْتَ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ، وَآتِهِ عَنَّا أَفْضَلَ مَا آتَيْتَ أَحَدًا مِنْ عِبَادِكَ وَاجْزِهِ عَنَّا أَفْضَلَ وَأَكْرَمَ مَا جَزَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَنْبِيَائِكَ عَنْ أُمَّتِهِ، إِنَّكَ أَنْتَ الْمَنَّانُ بِالْجَسِيمِ الْغَافِرِ لِلْعَظِيمِ، وَأَنْتَ أَرْحَمُ مِنْ كُلِّ رَحِيمٍ، فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ الْأَخْيَارِ الْأَنْجَبِينَ...))<sup>(٤٣)</sup>.

• ((اللَّهُمَّ تَبَّتْ عَلَيَّ دِينِكَ مَا أَحْبَبْتَنِي، وَلَا تَرَعُ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ...))<sup>(٤٤)</sup>.

• ((اللَّهُمَّ فَكَمَا أَمَرْتَ بِالتَّوْبَةِ وَضَمَنْتَ الْقُبُولَ وَحَثَّيْتَ عَلَى الدُّعَاءِ وَوَعَدْتَ الْإِجَابَةَ، فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ، وَقَبِّلْ تَوْبَتِي، وَلَا تَرَجِعْنِي مَرَجِعَ الْخَبِيَةِ مِنْ رَحْمَتِكَ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ))<sup>(٤٥)</sup>.

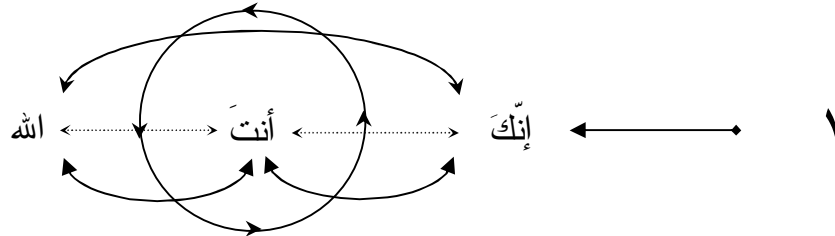
• ((صَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٌ وَآلِهِ، وَاجْعَلْ تَوَسُّلِي بِهِ شَافِعاً، يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَافِعاً؛ إِنَّكَ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ))<sup>(٤٦)</sup>.

• ((اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ؛ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمُ الْعَالِبُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ حِزْبِكَ؛ فَإِنَّ حِزْبَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَانِكَ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَكَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))<sup>(٤٧)</sup>.

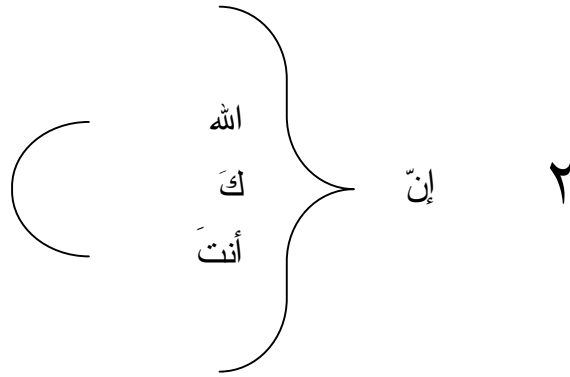
وبعد هذه المعاينة في الوصف، والإفتاء بالنتائج والتمثيل، قد يتبين في الاحتمالية، أن هذا السبيل مفاده في هاتيك الجمل - في بعض من تشكيلاته الإجرائية - واضحة المدرك، ظاهرة الدلالة والغرض، بيد أن قراءة في المقاربة مع سائر الطرق في المنظومة الفكرية التي استوعبها أسلوب القصر في مدونة البحث البلاغية، وتمثيلها، ههنا، يكشف لنا عمق هدفه الدلالي، وبعده مقصده ومرماه الغائي في الإنشاء والتكوين، ولاسيما ونحن في معرض بيان التمكن اللغوي والقدرة الأدائية وامتيازها في ذلك التعبير الانفرادي، من منشئ دل بروافد أسلوبه على ما تضمنه روح الضمير الإنساني، في أفق الوجود الاختياري، في سياق التوجه، وحضرة الإيمان في ميدان الدعاء. ولكي نكون صادقا يقترّب من واقعية المفاهيم المتقدمة في الأشكال وامتيازها في خطاب التراكيب، يحدونا التصور - سلوكاً في الدراسة على نظرة تحليلية في التأويل والفرص والاحتمالية - إلى استجلاء شبكة التلقي الافتراضية، ودعائها في التأسيس، أي: خطوطها العمودية والأفقية في تشابك العمق الدلالي: موضوعية وذاتاً، وتفاعلها في ثنائية الخطاب ومحورياته بين المتكلم والمتلقي (داع، ومدعو) في موقف عقدي، أو شعور نفسي، أو منهج اجتماعي؛ لنصل إلى مقاربة تفهم من مداركها الدلالة ومعالمها التي أقيمت عليها تلك الأطر القصرية، أسلوباً في التراكيب، وانتشاراً في الخطاب العبادي. لنبدأ، إذن، من الشكل التركيبي نفسه الذي استأثر به المنشئ "عليه السلام" في التعبير دون سواه، مع طرح مجموعة من الرؤى الاحتمالية والإشكالية في تصور استفهامي: لم استخدم هذا السبيل دون غيره؟ وما المطلب الدلالي المقصود منه؟ وما الموقف السياقي الذي توافقه فرض هذه التراكيب الجمالية وتمثيلها أداءً نموذجياً في التعبير الإخباري لجملة الإنشاء الطلبي في الدعاء؟ لماذا القول: (أني أشهد أنك أنت الله

الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ، عَدَلَ فِي الْحُكْمِ، رَوُوفًا بِالْعِبَادِ، مَالِكُ الْمُلْكِ رَحِيمٌ بِالْخَلْقِ...، أو النَّصَّ الدَّلَالِي: (إِنَّكَ أَنْتَ الْمَنَّانُ بِالْجَسِيمِ الْغَافِرِ الْعَظِيمِ، وَأَنْتَ أَرْحَمُ مِنْ كُلِّ رَحِيمٍ...، أو: (إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ...، أو: (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُنِيبِينَ)، من النصوص المصطفاة أعلاه؟.

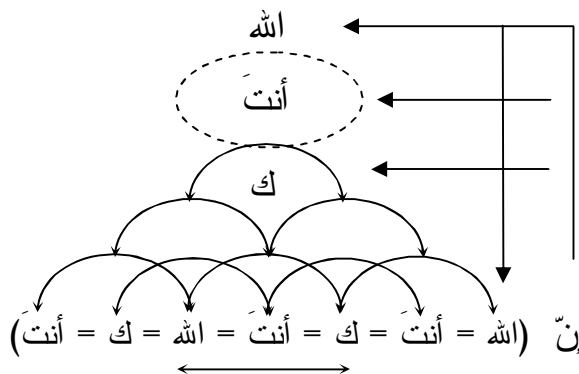
إنَّ تَأْمَلًا هَيئًا فِي الْمَنْجَزِ التَّعْبِيرِيِّ مَعَ مَلْحَظِ أَجْزَائِهِ الْإِجْرَائِيَّةِ: (أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ...<sup>(٤٨)</sup>)، مَثَلًا، يَظْهَرُ لَنَا حَتْمِيَّةَ الْفَرْضِ اللَّغْوِيِّ عَلَى وَاقِعِهِ التَّسْلُسِيِّ الْأَقْفِيِّ فِي التَّرْكِيبِ، وَالْعَمُودِيِّ التَّقَابِلِيِّ فِي النِّظْمِ وَعِلَاقَاتِهِ، فَهُوَ يَقْتَضِي أَلْوَانًا مِنَ التَّعْبِيرِ الْفَنِيِّ فِي بِنْيَةِ الْقَصْرِ بِالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ (أَنْتَ) فِي شَكْلِهِ الْخَطَابِيِّ، وَنَوْعِهِ الْكَلِمِيِّ الْمُسْتَعْمَدِ، هَهُنَا، فِي التَّرْكِيبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ الَّذِي يَفْرُضُهُ الْفِكْرُ النَّحْوِيُّ مُقَيَّدٌ فِي اسْتِعْمَالِهِ، وَالَّذِي قَدْ يَكُونُ فِي بَعْضِ مِنْ تَصَوُّرَاتِ بَيِّنٍ فِي مَنْحَاهِ الدَّلَالِيِّ وَمَنْطِقِ الْقَاعِدَةِ. أَقُولُ: إِنَّ التَّشَابُكَ الدَّلَالِيَّ فِي التَّرْكِيبِ الْقَصْرِيِّ، هَهُنَا، مِتْرَاصٌ الْوَحْدَاتِ فِي وَظَائِفِهَا الْمَوْقِعِيَّةِ، مَتَّحِدٌ فِي الْحَرَكَةِ الرَّأْسِيَّةِ، فِي وَضْعِيَّةِ الْمَعَارِفِ وَتَقَابُلِهَا، فَالْفَصْلُ (أَنْتَ) هُوَ الْمَخَاطَبُ، وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ (كَافِ الْخَطَابِ)، اسْمُ الْحَرْفِ الْمَشْبَهَةِ بِالْفِعْلِ، هُوَ الْمَخَاطَبُ، أَيْضًا، وَالْمَسْنَدُ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) سَبْحَانَهُ، كَذَلِكَ، عَلَى الْأَصْلِ الْخَبْرِيِّ هُوَ الْمَخَاطَبُ، وَالْمَنْظُومَةُ الْإِسْنَادِيَّةُ هِيَ مَرْكَزُ الدَّلَالَةِ فِي الْخَطَابِ الْمَوْجَّهَةِ، أَيْ: (الْمُنْتَقَى) فِي التَّكْوِينِ الْبَلَاغِيِّ لِأَسْلُوبِيَّةِ الْمَكُونِ الْقَصْرِيِّ الْآخَرَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَكَمَا فِي الْمَخْطُوطِ الْآتِي:



المعارف، هنا، في استعمالها  
الوضعي الرأسي واحدة في (العلمية،  
والضمير، والفصل) ... مع الاختلاف  
في الرمزية في كل منها والسياق  
المستخدمة فيه التراكيب.



المخاطب وأفقية التكوين في  
المستويات اللغوية، وفي نوعية  
الكلم: الاسم، والحرف منه.



إنّ قراءة متأنية في التشكيل البنيويّ للرسم التخطيطي الأول، على مساره اللغويّ وعلاقاته في النظم الأفقيّ، تظهر لنا واقعية رتبة الضمير القصريّة التي حداها الاستعمال الأدائيّ بين المكوّنين (كاف الخطاب)، ولفظ الجلالة (الله)، وكذا الأمر مفاده في المخطّط الثاني وعمودية التقابل الرأسيّ في اختيار المفردات في جنسيّة المعارف على اختلاف المرتبة والأصل الوضعيّ، أمّا المخطّط الثالث، فهو النتيجة الحتمية لهندسة التّركيب في المعاينة وإنتاجية التّحليل.

وهنا يقودنا من ذلك التّوصيف تساؤل في المقولات البحثيّة ومواصفاتها؛ بغية اقتناص مرجع الدلالة في: هل أنّ البنية القصرية في المقولة البلاغيّة واقعة في قالب يُوسم بحتمية القصر، وعلامة الوضع؟. والجواب عن ذلك في بعض من عموميات الفرض بالإيجاب من خلفيات شراح التّخخيص، وصراحة قول الدسوقي<sup>(٤٩)</sup> - كما تقدّم - بالدلالة الوضعيّة في استخدام الأدوات الدوّال على أبواب الطرق القصرية.

وإذا كان الجواب يحتاج إلى التّخصيص، لشأنية السؤال على فرضيته، وإن كان مطلوباً في العموم في جانب من جوانب التّحليل (وضعية الأدوات)، لكنّه يبقى في الرتبة المحفوظة، والترتيب التركيبي والتساوق النحويّ، ههنا، مع المنظور البلاغيّ في المقولة الخاصّة بالبنية القصرية وأسلوبيات الإبداع في ذلك.

ومن ذلك أقول: إنّ البنية القصرية كلّها قوامها عطاءان: واقعية الفرض الوضعيّ، وذوقية التأمل في الاستعمال الفنّي، فهي، فضلاً عن الاستعمال الأدواتي في تسمية عنونة الأساليب وتنوّع طرقها، تستعمل التّفنّن الذوقي الخاصّ في الاستعمال على وفق سياقات متعدّدة، ومن هنا تتأتّى فرص البلاغة الإبداعية والامتياز الدلاليّ الذي فيها.

ولتوضيح الرؤية نجد أنّ كلّ المواقع والظواهر اللغوية في البنية القصرية من سبيل الرتبة المحفوظة، بمعنى: أنّ كلّ واحد من أركانها يتّخذ موقعاً يدلّ على السمة العنوانية التي في تنوّعاته وأقسامه، فالمقصود عليه يباشر (إنّما)، و(إلا)، والمقصود يأتي متأخراً عن الأولى، ومتمّداً عن الثانية، وكذلك أدوات العطف، وعلى أساس المواقع تتكوّن أقسام البنية، ومن ثمّ غرض المتكلّم.

وكذا فكرة التّقديم ورتبتها الموقعية على الرّغم من دلالتها على القصر بالتأمل والحسّ الفنّي، وبفحوى الخطاب ونصيّة الأسلوب، بل إنّ فيها من الأمور ما يجعلها في تلك المواصفات المعيارية بعد التّتبّع والاستقراء<sup>(٥٠)</sup>.

وقضية التبليغ الإبداعيّ، مع تبنّي الرؤية السابقة، في ضمير الفصل والشغل اللغويّ، موقعاً ورتبةً، هي هي نفسها، إن قرناها في مقاربة بالأساليب القصرية الأخرى، إذ إنّ "الفصل" قرينة لفظيّة في ترتيب ما، لتكوين بُعدٍ قصريّ، في مؤدّي بلاغيّ، في بعض من تحركاته وسلوكياته الدلالية، فالتشكيل القصري فيه، يجعل المسند إليه هو المقصود عليه، والمسند الخبير المعرفة هو المقصود، وهو: (ضمير الفصل) الأداة والقرينة الوضعيّة الدالة على الهدف القصديّ وبلاغته في الدلالة، حاله في ذلك حال الأدوات التي تستخدم في الأساليب القصرية كـ(إنّما)، و(النفى والاستثناء)، و(العطف)...

وعلى هذا، فإنّ أيّاً من الإنزياحات في مواقع البنية، سيؤدّي إلى تغيّر في الإنتاج القصريّ، بل قد يؤدّي إلى تحويل بنية التّعبير عن مسارها المتوخّى، إذا ما تغيّرت طريق الموقع الذي يشغله ضمير الفصل.

وهو بذلك التحنيط الأسلوبيّ ذو تشكيل نحويّ بلاغيّ، ووضعيّ فنّي، وتحديدته العلمي بالاستناد إلى كليّات الخطاب البحثي على وضعه الفكريّ وتسوّراته في المنطق اللغوي، باب من طرق الإبداع في الاستخدام الأدائيّ؛ تبعاً للسياق الكفيل في وضعه في دائرة الإطار الدلاليّ.

ومن سياق ما تقدّم نستفهم: أين يكمن السرّ الإبداعي في ذلك الاستعمال؟ وما بلاغته في البعد الدلاليّ الذي يرمي إليه، ونحن ننظر إلى أمثاله القاعدية المعروفة التي تُحتدّى في التراكيب التي لا حصر لها في الاستعمال، على وفق ظروف القول ومجريات الخطاب؟ أُلنا اكتناه مقصدية القصر ودلالته في فاعلية ضمير الفصل وبلاغته في هاتيك التراكيب؟.

إن تصفّح هندسة التّركيب (أَنْتَ أَنْتَ اللهُ...)، أو (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَابُ الرَّحِيمِ)، (إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَابُ)،... تعرب عن احتواء مجموعة من الاستفهامات وإشكاليات احتمالية في كينونة المعنى القصري في (ضمير الفصل)، ولاسيّما في الأوّل منها،

في: أين الهدف الغائي من الفرض الجدلي الذي يشتمل عليه أسلوب القصر في ذلك التركيب؟ وما المنظور المنفي الذي يقابل الإثبات في تجلّي الظهور...؟ والجواب عن ذلك بالنفي بملحظ شبكة التلقّي الافتراضية وخطوطها المحورية: العمودية، والأفقية، إذ لا يوجد في الخطّ العموديّ منها شيءٌ من معنى القصر، بل تنكر ذلك وتأباه أصلاً، وقد تقرض وجود بعض منه في العيّنات التمثيلية - كما سيأتي - في سماته الدلالية في جوانب الاحتمال في المكونات الخطية الأخرى، في الأفقي: الذاتي، والموضوعي، بشقيه: الإنساني، والاجتماع الإنساني.

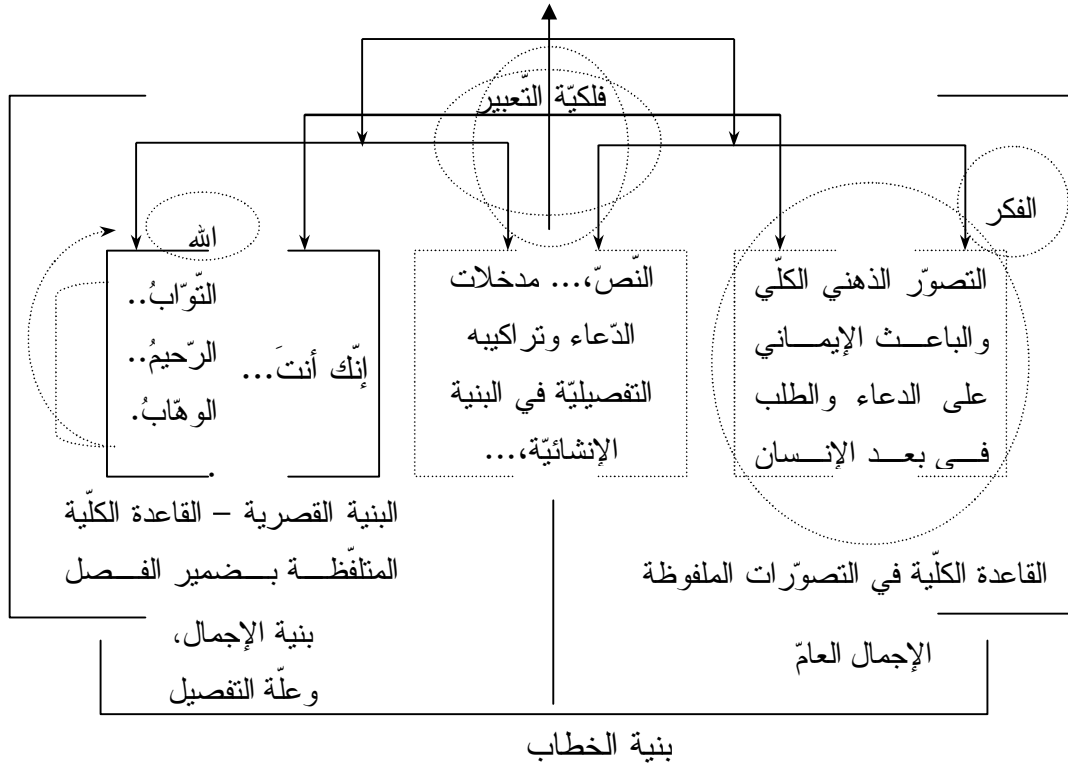
إنّ جهة الخطاب، هنا: (أَنْتَ أَنْتَ اللهُ...)، تحتم معايير خاصة في الكشف عن البنية العميقة أو الأساسية، وهي آليات التحليل، في الاختيار الأمثل للمفردات التي تركّب منها الأسلوب الخاصّ بها، وامتناز في استخدامها، هكذا: (إنّ - كَ - أنتَ - الله). فالتوزيع الأفقي يتناغم ومقولة المعارف المتقابلة (المضمر، والاسم)، وهي في تعبير واحد بشهادة السياق: (إنّ الله الله الله)، مع ملحظ المرجع الدلاليّ في القانون النحويّ: إنّ المبتدأ هو نفس الخبر في المعنى كي يتمّ الربط بينهما<sup>(٥١)</sup>، غير أنّ الاستعمال اللغويّ في الخطاب لا يعمل في الإفادة والإبلاغ إلاّ بالأول، إذ إنّ البنية السطحية لا تسوّغ تركيب: "إنّ الله - أنتَ - ك"، ولا: "إنّ أنتَ - الله - ك"، ولا: "إنّ أنتَ - ك - الله"؛ لأنّ ضمير الرفع له صيغ معيّنة، وهذا لا تدخل عليه (إنّ)، فالشيء غير المقبول (إنّ أنتَ)، ثم إنّ (ك) كاف الخطاب، من الضمائر المتصلة، وهذا لا يجوز انفصاله إذا أمكن اتصاله على ما هو عليه المبدأ النحوي<sup>(٥٢)</sup>. هذا إذا ما صرفنا النظر عن التحول الذي أصاب البنية القصورية وموقع الضمير الذي يجب أن يشغله في الأسلوب بين المكوّنين. ثمّ إنّ بنية السطح تستحضر المقولة البلاغية بالتساوق مع النحوية في: أنّ المسند إليه هو عمدة البيان والفائدة، وموضوع الحديث، ووجوب كونه معرفة، والمسند هو محلّ الإتمام في ذلك الإسناد، فكيف يكون، والمبتدأ من قبيل الكنايات الكليّة (نكرة) وضعا، بيانه الاستعمال في التركيب<sup>(٥٣)</sup>؛ بل كيف يكون، وهو (أعني: المبتدأ) والخبر موضوع واحد، في قوله "عليه السلام": (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)، (إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)،...؟! إنّ التركيب اللغويّ في عمقه الدلاليّ، يكمن في التّوصيف والإخبار بالموصلية التي أعربت عنها جمل النصّ في الكلّ... فالنصّ على ذلك، إذن، نفسه في الجهة الخطابية وسياقه العبادي يُنكر صراحة القصر، ودلالة النفي الثانويّ - قياساً مع الأشياء الأخرى (الخلق أجمع) التي لا يقارن بها سبحانه - الذي يومئ إليه، ويُفصح عنه فحوى الخطاب، إذ لا يكون: (ما الله إلاّ الله)، أو (ما أنت إلاّ أنت)، ويعمل على ترجيح مبدأ دلالة التوكيد، فحسب، بالنظر إلى مجرى الخطوط الأخرى، دون العمودي منها؛ لإشكالية الإخبارية في سياق التصرّح، وجوّ الخشوع. وما يؤكّد مسلك التأويل والرؤية، تضافر القرائن والوحدات الدلالية، فالتعريف الإخباري بـ(أل) الجنسية التي تتوزّع على مداركها في الاستعمال والتوظيف ههنا: (فوق الكليّة وحيازتها، وفوق الكمالية ومثاليّتها في إطلاقية الكمال، والحضورية: في الواقع النفسي والمشاهدة بالإيمان) في: (إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)، (إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)، (إِنَّكَ أَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ)... لا تجوز لسواه، سبحانه، في ملك الدعاء وأسّ إخلاص الطلب العبادي. وتوضيح المضمر (النكرة) بجهة الخطاب وتفسيره بالمعرفة الإخبارية في أفقية التركيب، وهو الأمر الذي يجعلنا نقارب بينه ووزان ضمير الشان والقصة في الدلالة، مع الفارق اللغويّ والوظيفي والأدائيّ في المبدأ قطعاً، ثمّ تحويل بنية العمق الفعلية في (التّوَّاب، والوهَّاب) على تسلسلها الدلالي من (فعل) (تاب، وهب)، (المتعدي بحرف) والتمتعدي بنفسه إلى (فاعل) (تائب، واهب)، ثم صيغ مبالغة اسم الفاعل الدالة على المعنى وصاحبه (فعل)، وإطلاقية المعنى فيه بحذف مفعوله، وانعدام زمنيته الحديثة إلى اسمية الجملة في سطح التركيب الخارجي في دلالة الثبوت والاستقرار، والصياغة الأدائية، ومن ثمّ استئنافها، زد على ذلك مواضعة (أفعل) التفضيل (أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ) التي في سياق الوصف بالكمال والبيان مع عدمية المقارنة بالمخلوق الذي يحتاج إلى العطاء الإلهي في الرحمة وشمولها على الرّغم من الإضافة إليه... كلّ ذلك لا يكون إلاّ في ما هو جهته الخطابية؛ تمثيلاً إيمانياً وإعراباً بلاغياً في سياق الدعاء ورحاب الحضرة القدسيّة. وإذا وصلنا ذلك التحليل ورؤاه بأسلوبية التنوّع القصري وسماتها الكليّة في التقسيم وبنوده، تتجلّى لنا إشكالية نوعية القصد المتوخّى في تكوين التفاعل الأدائيّ في





التخصيص وجدلية النفي والإثبات، ويجعل البنية تُعَوَّل على اعتماد أحدهما دون الآخر، ويُجري بذلك مؤدًى بلاغياً يفصل به المعنى العام مع نسبته إلى آخر دون البقية، ويكون ذلك اعتماداً بلاغياً، أو فصلاً بلاغياً يتساق مع مقولة الفصل النحوي، مع فارق أنّ الأخير بيان للحركة الموقعية في استعماله، والأول إفصاح للدلالة التعبيرية في التخصيص وطرده العمومية. وهذا يعطيه فضل مزية في الاستخدام على الطرق الأخرى؛ لعدمية التعميم فيها؛ ولأنه بذلك الأداء يشبه (أل) التعريفية، فيجعل التعبير كله معرفة بعد أن كان واقعاً في دائرة عموم الاحتمالية في التوجيه. إنّ من الصّحة القول: إنّ بالإمكان استخدام غيره من السُّبُل القصريّة الأخرى في الدلالة الإبلاغية وتقييدها بالتخصيص في نسبية، ولكن نعود مستفهمين: لماذا الاستئثار به دون سواه؟ أقول: إنّ الأمر في توظيفه نتيجة حتمية يستدعيها النصّ ومنطقه الدلالي بالكلّ في ذلك الأسلوب، لأنّ تكوين النصّ مداره على مرجع منظومة فكرية، دولها في الجانب الظاهري بنية السطح نفسه، وميدانه التواصل هو الإفادة والبيان، بمعنى: أنّ البنية القصريّة قد أسست عليها قاعدة الخطاب الدعائي، وهي، أعني: البنية القصريّة بضمير الفصل البلاغي، مرتكز إنشائية النصّ، وتكوين أبعاده الإبتسولوجية في عموم الخطاب. فالمنشئ يؤسس دلالاته بالمتكّن الآخر؛ وصولاً إلى التخصيص في القاعدة التي ينتهي إليها في التشكيل ودلالاته الحصريّة القابعة في تضاعيف النصّ نفسه منذ البداية، وهنا - في تصوّري - مكن السرّ في الاستعمال الأدائي لتلك البنية في فاعلية ضمير الفصل البلاغيّ ليس غيرها من السُّبُل الأخرى. وإذا كان هنالك إشكال في أنّ حتمية الثبوت في التركيب - كما تقدّم بنا - التّوصيف لاقتناص الدلالة - تبعده من دائرة التّكوين الدلاليّ. والجواب بالجدل: إنّ تأويل مجريات ثباته في البناء الجمليّ قائم على المتغيّر الدلاليّ في الاستعمال، وتقييده بالتجديد والاستمرار، وتعددية المتلفّظ التفصيلي في البعد الإنساني، وثباته في المنطوق العامّ في تأسيس نصّ الخطاب وتكوينه، أي: ما يؤسس عليه من النصوص والمضامين المعرفية في العموم التي يكون هو قاعدتها، أو مفتاحها البدائي في التّصور، والختامي في دلالة الإنشاء، كما هو موضّح في المخطط الآتي:

### النصّ ونسيجه التركيبي الكليّ



والنصّ بذلك التوجيه مقدّمات ونتائج، ونتيجته في الدلالة هي القاعدة القصريّة في استعمال ضمير الفصل البلاغي، أي: أنّ النصّ مبني على قاعدة تركيب القصر بمتكّن ضمير الفصل في تصوّر دلالة الإثبات والنفي في مستوى العمق،

توضيحها الكليّ النصّ نفسه، ثم تأتي القاعدة مرّة أخرى في الظهور؛ لتركز ذلك وتؤكدّه في الانطلاق، وكأنّه في التّصوّر قد أدرك في ثلاث مرات: مرّة في التّصوّر الذهنيّ العامّ، ومرّة في محلّ تفصيل النصّ بالمطلوب، والأخيرة في المتلفّظ الكلاميّ في بنية الفصل الإجرائيّة، وهذا يعطيه فضل امتياز على من سواه من التراكمات القصريّة؛ فهو يؤدّي في الافتراضات جدليّة البنية القصريّة في العموم: نفيًا وإثباتًا، ويؤدّي، مرّة أخرى، اقتضائيّة التأسيس والبناء الفكريّ للنصّ في العمق، ومن ثمّة البناء الشكليّ في التعبير، فضلًا عن الدلالة البلاغيّة، أي: أنّ الأسلوب القصريّ بذلك التكوين التفاعليّ في بعده الدلاليّ علّة مقدّمة على التّصوّر الذي يقوم عليه الخطاب الإنشائيّ، هكذا:

((فَارْحَمْنِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَتَجَاوَزْ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ))<sup>(٥٧)</sup>

قاعدة البنية الإنشائيّة ولونيّة فعل الأمر (أفعل)، (فارحمني يا أرحم الراحمين،...، وتب عليّ،...)، هي بنية القصر بالفصل ((إنّك أنت التّوّاب الرحيم))، وتصورها الإدراكيّ الواقعيّ في التكوين هي نفسها مرّة أخرى في دلالة بعدها الإبلاغيّ في ذلك التعبير، لأنّ الرحمة منه، وقبول التوبة منه،... والطلب واللجوء إليه،... لا أقول: إنّها لا تقع من غيره، وعلى تأويل قصر صفة على موصوف وتراكمه على الحقيقة التحقيقية وفوقيتها، بل قد يكون ذلك في تأمل بنود شبكة الخطاب الدعائيّ الأخرى، وقد تؤيّد احتمالات بنية السطح في المسار التحليليّ والدلاليّ، غير أنّ بنية العمق الأساسيّة في ذلك الدالّ تتعارض ووجهة الخطاب العموديّ بكلّ مقاييس المواضع والإنتاجيّة الدلاليّة لمعنى القصر وجدليته التناقضيّة في التجلّي والخفاء، بالإثبات والنفي، كما تقدّم.

أقول: ليس ذلك في الدعاء وسياقه العموديّ مع ملحظ النفي الباطنيّ، بل هو هو التعبير في الإثبات فحسب. فالبنية الإنشائيّة تتقابل مع الإخباريّة في التّصوّر المؤدّي في التعبير، ثم العودة إليهما بلاغيًا بعروة الفصل ورأسيته في التركيب مرّة أخرى في الدعاء. وبعبارة أخرى: إنّ التأسيس التفاعليّ في البنية القصريّة بالفصل هو بمثابة تعليل خاصّ لمنشأ دلاليّ في صفته الإنشائيّة بالطلب، وكأنّ الأخير عبارة عن سؤال متصور ذهنًا من الداعي في المحاورّة النفسيّة ووثوبها على الخالق سبحانه بالاحتياج والفقر، في: (إنّه ربك) كذلك، فاطلب منه، ثمّ وكّد الإنشاء بالإخبار المحوّل ومداره الدلاليّ في الإنشاء، فيأتي الجواب بعدم العطف بين التركيبين بالفصل (قطع العطف)، وبالتعليل المؤسّس، وهو ضمير الفصل البلاغيّ في بنية القصر بالكلية: ((إنّك أنت،.. التّوّاب،.. الغفور،.. الوهاب،.. المنان،.. أرحم الراحمين)).

وكذا قوله "عليه السلام":

— ((اللَّهُمَّ فَكَمَا أَمَرْتَ بِالتَّوْبَةِ وَضَمَنْتَ الْقَبُولَ وَحَثَّيْتَ عَلَى الدُّعَاءِ وَوَعَدْتَ الْإِجَابَةَ، فَصَلِّ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَقْبَلْ تَوْبَتِي وَلَا تَرْجِعْنِي مَرْجِعَ الْخَبِيَةِ مِنْ رَحْمَتِكَ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُتَّيِبِينَ))<sup>(٥٨)</sup>.

— ((اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ؛ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمُ الْغَالِبُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ حَزْبِكَ؛ فَإِنَّ حَزْبَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَاءِكَ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَكَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))<sup>(٥٩)</sup>.

ولكي نوفّي التحليل تمامه، وعلى وفق ما تبنّاه من رؤى توجيهية، يكون منّا الالتفات إلى أفقيّة الخطوط الأخرى في شبكة التلقّي الافتراضيّة، لنرى ما يوجده من دلالات ومغازٍ في أبعاده النفسيّة الأخرى في ذات (المتلقّي الضمني) المتكلّم نفسه، أو مع نفسه والمجتمع في موضوعية، عن طريق المحاورّة والخطاب الوجدانيّ، وهو في جوّ التبتّل وروحية التضرّع في فضاء الدعاء.

في المبتدأ يقودنا التأمّل في واقعية إطناب مدوّنة البحث البلاغيّ<sup>(٦٠)</sup> لبعض نوافذ القصر كالنفي والاستثناء، واستخدام (إنما)، والعطف... على صعيد استعمالها الأدائيّ، وتمثيلها التطبيقيّ في التعبير الفنيّ، وأنيته في لحظة سرد الخطاب، بجانب قلّة المعطيات في سواها كـ(ضمير الفصل)، والالتكاء على الواقع العامّ في الأداء الدلاليّ، على الرّغم من أنّها لا تقلّ شأواً عن غيرها في الاستعمال البلاغيّ، بل قد تحوز على ما تفيده السبّل الأخرى من دوائر دلاليّة ونتائج معنويّة - كما سيأتي - وزيادة عند المتغيّرات القصديّة في سياق الخطاب.

إنّ الناتج الدلاليّ في استعمال مضمّن الفصل البلاغيّ في بنية القصر، مفاده الانطلاق والانفتاح على دوائر دلاليّة متعدّدة الأهداف كثيرة الأغراض، مركزها بنية السطح المتفاعلة مع العميقة منها، ووعي انتخاب موادّها التنظيمية وتنفيذها بمدرك تضافرية القرائن وعلائقيّة الوحدات الدلاليّة في توجيه التركيب الوجهة التعريفية والمقصديّة في التخصيص.

أقول: إذا أردنا تفسير الناتج الدلاليّ في بنية القصر - ونحن نسير في خطّ يتفاعل مع المعطى الدلالي ليس بحذر، وإنما بواقعية التمثيل لمجرى الأصل البلاغيّ والتأويل - علينا ألاّ نخفل المعاني التي تؤدّيها بنى التركيب القصري نفسه بالكامل، فـ(أل) التعريفية الجنسية في المقصور (التوّاب، الغفور، الوهاب، الرحيم) على ما لها من دلالة، دالّ على فاعليّة التأسيس القصري بالفصل (أنت) وسمته الأسلوبية، وكلاهما (أل، والفصل) يسهم وواقعية العطاء الدلالي، في منح الناتج ما مؤداه في التعبير؛ بإشارة وحدته الخاصّة في الاستعمال، وما تمدّه من حيازة بأبعاد دلاليّة مختلفة، فضلاً عن عناصر البنية الأخرى (المقصور والمقصور عليه)، ومصاحباتها المعجمية، وهي في هندسة التشكيل، وغاية تخصيص الإسناد وتقبيده بالحصّر ومعناه دون العموم.

وعلى ذلك، فالتركيب في نصّه له من الحضور والانتساع الدلالي ما له من تشعب في بنية الخطاب، فيكون في مجموع دلالة قصد التوكيدات، ومعاني كليّات القصر، على مستوى أبعادها كافّة.

من سياق ما تقدّم أريد أن أصل إلى حقيقة قول: إنّ قوله "عليه السلام":

— ((اللَّهُمَّ فَكَمَا أَمَرْتَ بِالنُّبُوَّةِ وَضَمِنْتَ الْقُبُولَ وَحَتَّتَ عَلَى الدُّعَاءِ وَوَعَدْتَ الإِجَابَةَ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَقْبَلْ نَوْبَتِي، وَلَا تَرْجِعْنِي مَرْجِعَ الْخَبِيَّةِ مِنْ رَحْمَتِكَ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُنِيبِينَ))<sup>(١١)</sup>، وقوله: ((اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ؛ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمُ الْغَالِبُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ حَزْبِكَ؛ فَإِنَّ حَزْبَكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَائِكَ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَكَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))<sup>(١٢)</sup>. أو قوله: ((فَارْحَمْنِي يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَتَجَاوَزْ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَتُبَّ عَلَيَّ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ))<sup>(١٣)</sup>، أو قوله: ((اللَّهُمَّ ثَبِّتْنِي عَلَى دِينِكَ مَا أَحْبَبْتَنِي، وَلَا تَزِعْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ،...))<sup>(١٤)</sup>.

هذه التراكيب فيها من الانتساع المعنويّ والتعميم الدلاليّ، والقول في مغزاه ومفاده في الهدف والغرض البلاغيّ كلّه وفي الاحتماليّة، ما لا يجوز إهمال الأخرى حين الالتفات إلى إحداها في الدلالة والتوجيه.

فالمثال الأوّل من ظواهر تركيبه، وكذا المصطفيات، فيه من تواشج الدلالة على كلّ ما من شأنه أن يقع تحت مسميات القصر ومعانيه القصدية، بتطبيق حالة التعريف من وضعية ضمير الفصل البلاغيّ، على وضعيته في التكرير، مع حالة التعريف بضمير الفصل دون (أل) الجنسية؛ لأنها في ما دخلت عليه ليست معرفة له - اللهمّ إلاّ في اللفظ<sup>(١٥)</sup> - وإنما هو تعميم دلاليّ في التكرير الشائع وحيازة المعنى الجنسيّ كاملاً، الأمر الذي جعل ضمير الفصل يجعل عمومها في تعريف خصوصية الاستعمال له دون غيره.

وهذا يقودنا، جدلاً، إلى تجليات معنى التّديم في دلالة الكمال وصفته الكليّة فوق الفوقية، على تصاعدها المعرفيّ عند المتكلم (الدّاعي)، علاوة على بيان الحقيقة وانكشافها في سطوع، وكذا ما هو في سبيله من الأمر الإسنادي والحصري عند التقيد، وتوكيد معاني المفاضلة على الظهور دون ما قياس، والتمثيل الوصفيّ في الإخبار (البنية الخبرية) ما يقويه ويجليه عن عمومها في تناقض صراحة اللفظ في التركيب، وضدّيّة الفحوى المفهومية في جدل الخطاب.

ومن ضوئه، يمكن لنا أن نقارب بينه وبين السبّل الأخرى في دلالة الإشاعة والبيان، وتجليّ الخفاء في بعض من مجرياتها ما تستعمل له في المقامات الخاصّة في إنتاجية التعبير في أنّ الخبر، هنا، في دلالة التعريف، وهو من الظهور والإشارة ما يجعله في واقعية التمثيل الخطابي في فاعلية (إنما)، أي: أنه يقترب في الشبه من (إنما) في أنّ استخدامها يتنفذ في أنّ المخاطب (المتكلم الضمني) لا يُنكر الخبر، ولا يصرّ على ذلك، لأنّه معروف ومشاع، أو خروجه في بعض المواقف عن الأصل، وقد يتماثل معه في روعته الأدائية ومستواه الأعلى في الحوار، ألا وهو التعريض.

أو يمكن أن نمثله باستخدام خاصية الترابط الحرفي بالمكوّن القصري وهو هندسة (النفي والاستثناء)، بالاعتماد على حكايات النفس ومحاوراتها الوجدانية مع رؤى أسسها الإيمانية ومركباتها الفكرية.

وقد ينزل التركيب في عمومه الاستخدامي وخصوصيته الأدائية مع ملحظ خطوط الشبكة الافتراضية في التلقّي، منازل خطابية في مقامات متعدّدة في الاحتمالية؛ لقنص الناتج الدلالي، يعبر كل واحد منها في سياقه عن القصد الذي يمكن أن يكون محلّ القراءة والتأويل. ومن هنا، يمكن ممارسة المبدأ الأصولي في بند التنوّع الأسلوبي في واقعية البنية القصرية في: القلب، والتعيين، والإفراد. فالتركيب بالصياغة مع إدراك ذلك يدفع الأخطاء واللعن البلاغي في ما هو تسميته: القلب، أو التعيين، أو الأفراد، الملتصقة بالنفس...، وحسب لوازم القصد والهدف المتوخّى في الجملة القصرية القانونية.

وإذا عنّ لنا ذلك، لنقدّم بعض التحوّلات الافتراضية في المماثلة والتقريب الدلالي، ونأتي عليها الواحدة تلو الأخرى؛ ممارسة لعملية التطبيق، وتمثيل الواقع النظري وخلفية الرؤية الذهنية وقضاياها المتقدمة في الاحتمالية؛ معرفة للدلالة.

إنّ البنية القصرية في قوله "عليه السلام"

— (إنك أنت التوّاب،... الوهّاب،... الغفور،...)، فيها من الاتّساع والشيوخ الدلالي ما يؤدي من الاقتراب وفاعلية (إنما): (إنما أنت الوهّاب،... التوّاب،... الغفور الرحيم،... أرحم الراحمين،...)، واستعماله في عدمية إنكار المتلقّي؛ لبيان الأمر وظهوره عنده بما لا يحتاج إلى دليل أو برهان، إذ إنّ المتلقّي (المتكلّم نفسه "الداعي") - وعلى أسس المحاوره النفسية والخطاب الوجداني - يعرفه ويدركه حقاً مثلما ينطق به، وفيه من مجالات دائرة التعريض واللوم والتعنيف لهذه النفس الأمّارة بالسوء إلاّ ما رحم ربّي، لعدم التوجّه والإخلاص العبادي ما يدعو إلى تركيز دلالاته، وكأنّي به مبنيّ على تصوّرية دافع الفكرة، هكذا: يا نفس، إذا كنت تعرفين صفاته سبحانه، وإنّه كذلك، فلماذا لا ترغبين به، وتلجئين إليه...؟

أو قد ينزلها منزلة المنكر المصّر، فيأتي بالتأكيد القصري، أي: قصر القصر، ما يجعله مماثلاً لطريق النفي والاستثناء في الافتراضية، هكذا: "إنك أنت التوّاب، الوهّاب = ما الوهّاب، التوّاب، إلا أنت؛ رغبة في الإخلاص وملاكية الدّعاء في مجرى الطلب.

ومن ثمّ أنّ فيه من التحقيق الإسنادي والاختصاص له ما يجعله قائماً بالحكم؛ لأنّه لا يصدر ولا يوجد إلاّ منه سبحانه، ولاسيما في قوله "عليه السلام": ((إِنَّكَ أَنْتَ الْمَنَّانُ بِالْجَسِيمِ، الْغَافِرُ لِلْعَظِيمِ، وَأَنْتَ أَرْحَمُ مِنْ كُلِّ رَحِيمٍ،...))<sup>(٦٦)</sup>. وقوله: ((اللَّهُمَّ فَكَمَا أَمَرْتَ بِالتَّوْبَةِ وَضَمَنْتَ الْقُبُولَ، وَحَثَّيْتَ عَلَى الدُّعَاءِ وَوَعَدْتَ الْإِجَابَةَ، فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَقْبَلْ تَوْبَتِي، وَلَا تَرْجِعْنِي مَرْجِعَ الْخَبِيَةِ مِنْ رَحْمَتِكَ؛ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَالرَّحِيمُ لِلْخَاطِئِينَ الْمُتَّيِّبِينَ))<sup>(٦٧)</sup>. في تقييد الإسناد الجزئي صيغة اسم الفاعل (الغافر)، ومبالغته (المَنَّانُ)، (التوّاب)، (الرحيم)، بالجارّ والمجرور على تعريفه الكلّي (للعظيم)، و(بالجسيم)، (على المذنبين)، (للخاطئين).

كما أنّ فيه من بيان الحقيقة والكمال الوصفي على واقعية الحال وشهادة الأمر في المفاضلة، والتحفيز والرغبة في السابق إليه، ولاسيما في قوله "عليه السلام": ((اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ جُنْدِكَ؛ فَإِنَّ جُنْدَكَ هُمُ الْغَالِبُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ حَزْبِكَ؛ فَإِنَّ حَزْبَكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ، وَاجْعَلْنِي مِنْ أَوْلِيَانِكَ؛ فَإِنَّ أَوْلِيَاءَكَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))<sup>(٦٨)</sup>. فد(الغالبون، والمفلحون) هم في الصّفة التي لا يمكن أن يكون مثل كمالها في الإطلاقة بحذف المتعلّق (المفعولية) على العموم، في حصول الغلبة والفلاح؛ ببرهان الإضافة الأولى في المسند إليه (جندك، حزبك)، (المقصود عليه)، وخاصية كاف الخطاب: (الله) سبحانه جلّ شأنه.

وفي الطّرق الأخرى، نجد في الاحتمالية سلبية المقاربة والمماثلة مع التّركيب: (إنك أنت التوّاب، الغفور،... الوهّاب...)، إذ إنّ قاعدة التأسيس التي افترضناها وبنائنا النصّ الإنشائي وتفصيلاته، نفترض، جدلاً، عدمية جواز التّصريح بالنفي والإثبات في النصّية البلاغية في منطقية العطف، هكذا: (أنت التوّاب،... لا غيرك)، أو: (ما التوّاب أحد بل أنت، أو لكن أنت،...)، فالترتيب الشكلي في الصياغة على جوازه اللغوي مرفوض في الاحتمالية لاحتوائه الدلالي

ومضمونه الفكري؛ قياساً بالخلق، والرؤى العقائدية مع ملحظ الخط العمودي في التوجيه الخطابي ومداره، إلا القصر بالإثبات دون شيء آخر، مع نفي المفهومية المنفية، كما وأن الطرق الأخرى لا تقر اجتماع العطف بغيره، فلا يكون تركيب في نسيج العطف مع بنائية التعليل وإجماليته في تفصيل النص نفسه، أي: أن الاحتمالية ترفض القول -على جواز- بالجملة في المنظومة القصرية إلا (إنك أنت التواب)، أي: ترفض نسيج الإنتاجية الدلالية في: "ما التواب، ... إلا أنت، لا غيرك"، بل إن هذا في الأصل والشرط القاعدي غير جائز، لا على فرضية أن العطف قد سبقه نفي، وهو نفي، فيحصل التناقض في التنافي (النفي)، ليس هذا فحسب، وإنما على معاينة النظرة إلى المخلوق، الذي لا يمكن المقارنة به في حضرة الدعاء والسياق العبادي، وهو القائل "عليه السلام": ((أنت المخصوص قبل كل مدعو بدعوتي، لا يشركك أحد في رجائي، ولا يتفق أحد معك في دعائي، ولا ينظمه وإياك ندائي، لك يا إلهي، وحدانية العدد، وملكة القدرة الصمد، وفضيلة الحول والقوة، ودرجة العلو والرفعة، ومن سواك مرحوم في عمره، مغلوب على أمره، مقهور على شأنه، مختلف الحالات، منتقل في الصفات. فتعاليت عن الأشباه والأضداد، وتكبرت عن الأمثال والأنداد، فسبحتك لا إله إلا أنت))<sup>(٦٩)</sup>.

كما ترفض: "إنما أنت التواب الوهاب لا غيرك"، على الشروع في التوبة والهبات والعطايا، بل حتى في النفس (الروح) الذي يغذيها بالحياة، هل لأحد ذلك إلا الله سبحانه جل جلاله؟!  
وتسوغ لنا رفض العطف، في التأويل، في سبيل التقديم والتأخير، والتعريف بـ(أل) الجنسية على إبداعية الفن النصي: (أنت التواب، ...، ...، لا غيرك).

أقول: إن قوله "عليه السلام": (إنك أنت التواب)، بناءً على ما تقدم، لا يحتاج إلى مزيد تقييد، بل يصبح عيباً في أسلوبه الجمالي وتواصلية التعليل التي اتخذها النص منذ البداية حتى ختام المسك في القصر، والدليل على ذلك التوجيه أننا، مع رؤية الوصف الأنفة، لم نجد في الصحيفة السجادية، بالاستقراء، شيئاً في ما ينسجم مع طريق العطف في قاعدة التأسيس التي تنزل من البناء اللفظي منزلة الهندسة الصورية في الإعراب الدلالي.

إن عينية نماذج الطرق كلها هي قوله في الفصل البلاغي: (إنك أنت التواب، ...)، وأما الاختلاف فيها، فهو فحسب، في مواد التركيب المعجمية الذي يتباين بالطابع الإنشائي، والمتوخى الدعائي فيها. أي: إن بوابة القصر تسجد في خشوع على عتبة دلالة: ((إنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت قائم بالقسط، عدل في الحكم، رؤوف بالعباد، مالك الملك رحيم بالخلق، ...))<sup>(٧٠)</sup>. وتتصهر في مؤداها الكمالي.

وبعد، تبقى بي حاجة إلى دفع إشكالية بالإمكان أن تتصور، والقول بأطروحة احتمالين، أو أكثر، في خاصية المبدأ القصري وجدليته القابعة في فكري النفي والإثبات وبلاغية القصد، ...

قد يكون القول: إن إفادة التركيب الدلالي ومعناه في التأويل، وما تقدم من دلالات، سببية الاستعمال في (أل) الجنسية على قول في البحث البلاغي<sup>(٧١)</sup>.

أقول: إن من البديهي تصور ذلك، غير أن ضمير الفصل البلاغي دعم المعنى وسدد توجيهه برد الاحتمالية الاصطلاحية في البحث النحوي، فالتركيب أصبح فيه، بفاعلية الفصل البلاغي، تراكم قصري في معناه الدلالي على سمته القصرية بـ(أل) الجنسية، أي: أنه قصر على قصر وتوكيد، قصر في الإفادة العمومية بـ(أل)، وتحقيقه في خصوصية الفصل الدلالي، ونفي مفهومية المخالفة التي من الممكن أن تلاحظ في استعمال (أل)، وقصر المعنى التركيبي عليه دون النظر إلى المفهوم، أي: أنه قصر صراحة اللفظ على نفسه في الإثبات، وطرّد بالضمير الاعتمادي مفهومية الخطاب في دلالة النفي، وحصره على مفاده البلاغي.

فالإثبات في التركيب وتوكيده في ذلك هنا، أولى من النفي؛ لأنه بالضرورة يقود إليه بشهادة الخطاب وسياقية الدعاء، وقد يكون العكس بالمفهومية دون صراحة العبارة والتركيب، يمكن حمل الصحة عليه أيضاً، فالنفي عن الآخرين في هذه

الصفات (التوَّاب، الغفور، الوهَّاب)، المقصورة على الخالق سبحانه، على فرضية وجودها في نسبية المحدود الإنساني، هي إثبات من باب أولى له سبحانه؛ لأنها ليست تكون لغيره، على الإمكان الوجودي والاستخلاف فيه، بملحظ ((مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ))<sup>(٧٢)</sup>. فكلُّ منهما (الإثبات والنفي) مطلوب في المقام، وكلاهما متوخى في إشادة القصد، وتحقيق مرماه الإبلاغي، بل كلُّ منهما يسعى لتحقيق هدفه، ويتسابق إلى بلاغته لتكوين جدلية التعبير في دلالاته القصرية.

أقول: وقد يعنّ لي أنّ نصيئة الثبات على ما يثبت دون ما ينفي، في اشتراكية الطرق القصرية، سوى العطف منها، في التوجيه البلاغي<sup>(٧٣)</sup>، قد يتلاشى هدفها في إنتاجية الدلالة وإستراتيجيتها في هذا السياق؛ لأنّ كلاً منهما يتعاوى مع الآخر، وليس أحدهما له فضل مزية على مضاده؛ لأنّهما في تشخيص دلاليّ واحدٍ على الرغم من التصادم وعدم الاجتماع في نقطة واحدة من التركيب، إلاّ صورته الذهنية، فهما (النفي والإثبات)، قد يلتقيان في المنظور العامّ في بؤرة التلاشي، ولكن الوصول إلى ذلك الهدف منه على استحالاته، يوشك أن يكون كلّ مطلوباً، وواحداً في الأداء، وأصل الدلالة في التعبير.

مخاض القول: إنّ دلالة القصر في التراكيب المصطفاة، في واقية الكشف ووصفية التتبع، متعانقة في معنى دلالاتها، متداخلة في إفادة قصدها وبلاغتها، متأصلة في فنونها التعبيرية، محققة لما تصبو إليه من معنى دلاليّ، في انسجام فني أخذ، وأداء بلاغيّ حاز كليات الإبداع، وجمالياته الأنموذجية في بنية القصر بالفصل البلاغيّ.

### الهوامش والتعليقات:

(١) وهي طريق النفي والاستثناء، واستعمال (إنما)، والعطف، والتقديم والتأخير، وضمير الفصل، وتعريف المسند والمسند إليه.

وينظر: المطول؛ التفتازاني: ٣٨٨، و: عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٦/١، وما بعدها، و: ١٦٦/٢، و: الإتيان في

علوم القرآن؛ السيوطي: ١١١/٣، و: حاشية الدسوقي على شرح المختصر: ١٨٦/٢

(٢) مفتاح العلوم؛ السكاكي: ٤٠٠.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ١٢٠/١.

(٤) عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ١٦٦/٢.

(٥) المصدر نفسه: ١٦٦/٢.

(٦) مواهب الفتاح؛ ابن يعقوب المغربي؛ (ضمن شروح التلخيص): ١٨٦/٢.

(٧) المطول: ٣٨٨.

(٨) عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٩/١.

(٩) المطول؛ التفتازاني: ٢٥٠.

(١٠) عروس الأفراح؛ (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٩/١.

(١١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٥٢/١.

(١٢) على خلاف في ذلك، ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٢/٢، و: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢٧٧/١، كما سيأتي.

(١٣) \* شرح التلخيص؛ البابرّي: ٢٣٥.

(١٤) وهذا الأمر يذكّرنا بالإشكالية المتقدمة في طريق القصر بالتقديم، وغيرها التي طرحها الدسوقي في حاشيته حين قال: ((إنه إذا

كان دلالتها (أي الحروف ويعني بها النفي وإلاّ وإنما ولا ولكن وبل) على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم

(علم المعاني) لأنه يبحث عن الخصوصيات والمزايا زائدة على المعاني الوضعية...)). والجواب على ذلك يكون بالآتي: ((إنّ هذه

الثلاثة (يعني: النفي والاستثناء، والعطف، وإنما) وإن دلّت على القصر بالوضع له إلاّ أنّ أحواله من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً،

إنما تُستفاد منها بمعونة المقام، وهي المقصودة في هذا الفنّ دون ما استفيد منها بمجرد الوضع...)) حاشية الدسوقي على شرح

المختصر للتفتازاني؛ (ضمن شروح التلخيص): ٢٠٤/٢. وهذا الأمر يسوّغ لنا صرفه كذلك على ضمير الفصل، وتعريف الجزأين،

بوصفها قرائن تفيد في سياقات معينة الحصر، وتكون بنيته في جدلية التصادم.

(١٥) حاشية الدسوقي على شرح المختصر؛ (ضمن شروح التلخيص): ١٨٦/٢.

(١٦) الفصل في اللغة: الفصل: الإبانة والقطع والحاجز والفرقة والقضاء والانفصال بين الشيئين، وهي معانٍ تلتقط من سياقاتها. قال الرَّاعِب الأصفهاني (ت ٤٢٥هـ): ((الفصل: إبانة أحد الشيئين من الآخر: حتى يكون بينهما فرجة...)) والفصل: الحقُّ من القول، وبه فسَّرَ قولُه تعالى: "إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ" {الطارق: ١٣}: أي حقٌّ، وقوله عز وجل: "هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ" {سورة الصافات: ٢١}: أي: هذا يوم يفصل فيه بين المحسن والمسيء ويجازى كلَّ بعمله وبما يتفضل الله به على عبده المسلم. والفصل: القضاء بين الحقِّ والباطل، كالفصل، هذا هو الأصل. ينظر: مفردات غريب القرآن: مادة (فصل): ٦٣٨، و: لسان العرب؛ ابن منظور: مادة (فصل): ٥٢١/١١.

وعلى هذا المعنى المركزي تطوف تلك المعاني الثانوية، ومعناه العلمي يفصح عنه معناه اللغوي المستخدم فيه، لأنَّ بعض دلالاته هي كونه فصلاً، أي: يفصل بين الخبر والتابع، ويحكم على البين بينهما عند استعماله في التركيب الدلالي.

(١٧) مواهب الفتاح: ٣٨٦/١-٣٨٧.

(١٨) المطول: التفتازاني: ٢٥٠.

(١٩) سورة النجم: ٤٣.

(٢٠) سورة النجم: ٤٥.

(٢١) سورة النجم: ٤٧.

(٢٢) سورة المائدة: ١١٧.

(٢٣) الإتيان في علوم القرآن: ١١١/٣. وينظر: مغني اللبيب: ٦٤٤/٢ - ٦٤٥، و: عروس الأفراح: ٣٨٦/١.

(٢٤) ينظر: المفصل؛ الزمخشري: ١٦٨، و: الإنصاف في مسائل الخلاف؛ المسألة: (١٠٠): ٧٠٦/٢، و: و: شرح المفصل؛ ابن

يعيش: ١١٠/٣، و: شرح الكافية؛ الرضي: ٣٦٥/٢، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٩٥٨/٢، و: شرح ابن عقيل:

٣٧٢/١، و: الفوائد الضيائية؛ الجامي: ٨٨/٢، و: المطالع السعيدة في شرح الفريدة؛ السيوطي: ٢١٣/١، و: حاشية الصبَّان: ٤٤٢/١.

(٢٥) ينظر: شروح التلخيص: ٣٨٥/١.

(٢٦) الرابطة على نوعين: زمنية، وغير زمنية، و(ضمير الفصل) عند المنطقيين من الروابط غير الزمانية. ينظر: مدخل إلى علم

المنطق؛ الدكتور مهدي فضل الله: ٩٢.

(٢٧) ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١٢٥/٢، و: اللباب؛ العكبري: ٤٦٩/١، و: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ١١٠/٣، و:

أمالي ابن الحاجب؛ ابن الحاجب: ٦٦١/٢، و: شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور: ١٦١/٢، و: شرح التسهيل؛ ابن مالك: ١٦٤/١،

و: شرح الكافية؛ الرضي: ٣٦٦/٢، و: مغني اللبيب: ٦٤٥/٢، و: شرح قطر الندى؛ ابن هشام الأنصاري: ١٦٤، و: عروس

الأفراح؛ السبكي: ٣٨٦/١، و: همع الهوامع: ٢٧٤/١، و: معترك الأقران في إعجاز القرآن؛ السيوطي: ٤٦٧/٣، و: حاشية الصبَّان:

٤٤٢/١، و: النحو الوافي؛ عباس حسن: ٢٠٧/١، و: التراكيب اللغوية في العربية؛ هادي نهر: ١٢٢.

(٢٨) سورة البروج: ١٣.

(٢٩) سورة فاطر: ١٠.

(٣٠) سورة النجم: ٤٣ - ٤٥.

(٣١) سورة سبأ: ٦.

(٣٢) مغني اللبيب: ٦٤٢-٦٤٣. وينظر: التبيان؛ العكبري: ١٩٩/٢، و: شرح الكافية؛ الرضي: ٣٦٩/٢، و: عروس الأفراح؛

السبكي؛ (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٧/١، و: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢٧٥/١.

(٣٣) مغني اللبيب: ٦٤٥/٢، وينظر: شرح المقدمة المحسبة؛ ابن بابشاذ: ١٩٦/١، وما بعدها، و: اللباب؛ العكبري: ٤٦٩/١، و: شرح

المفصل؛ ابن يعيش: ١١٠/٣، و: ارتشاف الضرب؛ أبو حيان الأندلسي: ٩٥٨/٢، و: الجنى الداني في حروف المعاني؛

المرادي: ٣٥٠، و: شرح اللحم البدرية؛ ابن هشام الأنصاري: ٣٨٠/١، و: شرح ابن عقيل: ٣٧٢/١، و: الفوائد الضيائية؛ الجامي:

٨٩/٢، و: همع الهوامع: ٢٧٥/١، و: الأشباه والنظائر؛ السيوطي: ١٧٤/٢.



قال الدسوقي: (( والحق أنه حرف جيء به على صورة الاسم وليس بضمير، ولا مرجع؛ وإنما يسمّى ضميراً على سبيل الاستعارة، والعلاقة المشابهة في الصورة )) حاشية الدسوقي: ٣٨٦/١، وينظر: همع الهوامع: ٢٧٥/١.

ولسنا بصدد مناقشة الآراء النحوية بقدر ما لنا اهتمام بدلالة ضمير الفصل، ومعانيه البلاغية وسرّ جمالية القصر فيه، بيد أنني أردت أن أسلط الضوء على مقدار ما هو فيه (ضمير الفصل) عند النحويين والبلاغيين من قيمة دلالية.

(٣٤) ينظر: الأصول في النحو؛ ابن السراج: ١٢٥/٢، و: الكشاف: ٨٥/١، و: المفصل؛ الزمخشري: ١٦٨، و: تفسير الفخر الرازي: ٣٩/١، و: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور: ١٦١/٢، و: الطراز؛ العلوي: ٢٧١، و: مغني اللبيب؛ ابن هشام الأنصاري: ٦٤٤/٢، و: شروح التلخيص: ١ / ٣٨٦، وما بعدها، و: حاشية الشرف الجرجاني على الكشاف: ١١١، و: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي: ٤٠٩/٢، و: همع الهوامع؛ السيوطي: ٢٧٦/١، و: حاشية الصبّان: ٤٤٢/١.

(٣٥) مغني اللبيب: ٦٤٥/٢، وينظر: علل النحو؛ ابن الوراق: ٥٧٠-٥٧١، و: النكت في تفسير كتاب سيبويه؛ الأعلام الشتتمري: ٣٥٠/١.

(٣٦) ينظر: عروس الأفراح؛ السبكي: ٣٨٧/١.

(٣٧) مغني اللبيب: ٦٤٥/٢. وينظر: عروس الأفراح؛ السبكي: ٣٨٧/١.

(٣٨) سورة البقرة: ٥.

(٣٩) معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٤٦٧/٣. وينظر: الكشاف؛ الزمخشري: ٨٥/١، و: الطراز؛ العلوي: ٢٧١، و: مغني اللبيب: ٦٤٥/٢.

(٤٠) ذكر الدكتور فاضل السامرائي في: (معاني النحو: ٦٠/١) منها: التوكيد، ومعنى المقايسة، والكمال. وينظر: علم المعاني؛ سيبويه: ٢٦٢، و: من بلاغة النظم العربي؛ عبد العزيز عرفة: ٤٢ وما بعدها.

(٤١) الصحيفة السجادية: ٢١٦.

(٤٢) المصدر نفسه: أ: ٢٤٦.

(٤٣) المصدر نفسه: أ: ٥٤.

(٤٤) المصدر نفسه: ٢٤٣.

(٤٥) المصدر نفسه: ١٣١.

(٤٦) المصدر نفسه: ٢٥٢.

(٤٧) المصدر نفسه: ٢٤٩.

(٤٨) سنأتي على العينات التركيبية الأخرى التي اخترناها في التمثيل.

(٤٩) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٦/١.

(٥٠) ينظر: دلائل الإعجاز؛ الجرجاني: ٨٣ وما بعدها، و: نهاية الإيجاز؛ الرازي: ١٥١ وما بعدها، و: التبيان؛ ابن الزمكاني: ٩٤ وما بعدها، و: أصول البلاغة؛ ميثم الجرجاني: ٩٣ وما بعدها، و: الطراز؛ العلوي: ٢٣٤ وما بعدها و: شروح التلخيص: ٣٨٩/١ وما بعدها.

(٥١) قال سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في: الكتاب: ١٢٧/٢: ((اعلم أنّ المبتدأ لابدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو...)). وينظر: للمع؛ ابن جنّي: ٨٠، و: شرح للمع؛ لجامع العلوم: ١٩٣/١، و: كشف المشكل في النحو؛ حيدرة اليميني: ٦٨، و: شرح المفصل؛ ابن يعيش: ٨٧/١، و: المغني في النحو؛ منصور اليميني: ٢٨٢/٢، و: شرح الأشموني: ٣١٠/١.

(٥٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٧، و: أوضح المسالك؛ ابن هشام الأنصاري: ١٩٦/١، و: شرح ابن عقيل: ٩٩/١.

(٥٣) يقول السيوطي (ت ٩١١هـ)، في: همع الهوامع: ٢٨١/١: ((الضمير صالح لكلّ متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيّن خاصّ بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئياً،... وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعت، جزئيات استعمالاً)).

(٥٤) ينظر: المطول؛ التفازاني: ٣٩٣، و: شروح التلخيص: ٢٠٣/٢ وما بعدها.

- (٥٥) وهذا ما جعلنا ننتخب الأمثلة التي تقدّمت على طولها، كما سيأتي بيان ذلك، إن شاء الله تعالى.
- (٥٦) عروس الأفراح؛ السبكي (ضمن شروح التلخيص): ٣٨٩/١.
- (٥٧) الصحيفة السجادية: ٢١٦.
- (٥٨) المصدر نفسه: أ: ١٣١.
- (٥٩) المصدر نفسه: ٢٤٩.
- (٦٠) ينظر: دلائل الإعجاز؛ الجرجاني: ٢٥٢ وما بعدها، و: نهاية الإيجاز؛ الرازي: ١٧٨، و: شروح التلخيص: ١/١٩٠، و: حسن التوسّل؛ الحلبي: ١٧٤، و: الإشارات والتنبّهات؛ الجرجاني: ٨٠، وما بعدها.
- (٦١) المصدر نفسه: أ: ١٣١.
- (٦٢) المصدر نفسه: ٢٤٩.
- (٦٣) المصدر نفسه: ٢١٦.
- (٦٤) المصدر نفسه: ٢٤٣.
- (٦٥) ينظر: شرح المفصل؛ ابن يعيث: ٩٤/٧، و: التعريف والتكثير: محمود نحلة: ٨٥.
- (٦٦) المصدر نفسه: أ: ٥٤.
- (٦٧) المصدر نفسه: ١٣١.
- (٦٨) المصدر نفسه: ٢٤٩.
- (٦٩) المصدر نفسه: ١١٧-١١٨.
- (٧٠) المصدر نفسه: أ: ٥٣.
- (٧١) ينظر: الطراز؛ العلوي: ٢١٣ وما بعدها. و: شروح التلخيص: ٩٩/٢.
- (٧٢) سورة النحل: ٩٦.
- (٧٣) ينظر: مفتاح العلوم؛ السكاكي: ٤٠٤، و: المطول: النفذاني: ٣٩٣، و: شروح التلخيص: ١/٢٠٥.

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتيان في علوم القرآن، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت ٩١١ هـ)، حقق أصوله ووثق نصوصه: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الإشارات والتنبّهات في علم البلاغة؛ الجرجاني (ركن الدين محمد بن علي بن محمد، ت ٧٢٩ هـ)، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه، إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الأشباه والنظائر في النحو؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١ هـ)، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١ م.
- أصول البلاغة؛ ابن ميثم البحراني (كمال الدين ميثم بن علي، ت ٦٧٩ هـ)، تح: د. عبد القادر حسين، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدوحة، قطر، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الأصول في النحو؛ ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت ٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٨ م.
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب (عمر بن عثمان، ت ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدره، دار عمّار، عمان - الأردن، دار الجيل، بيروت - لبنان، (د، ت).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ٢٠٠٤م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٩٦١م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني (مُحمَّد بن عبد الرحمن، ت ٧٣٩هـ)، تحقيق وتعليق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، مطبعة السنَّة المُحمَّدية، القاهرة، (د، ت).
- البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي (بدر الدين مُحمَّد بن عبد الله، ت ٧٩٤هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- التبيان في إعراب القرآن؛ العكبري (أبو البقاء محبَّ الدين، ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العلمية، بيروت.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن؛ ابن الزمكاني (ت ٦٥١هـ)، تحقيق د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية؛ الدكتور هادي نهر، ساعدت كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)؛ الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، ت ٦٠٦هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني؛ المرادي (الحسن بن القاسم المرادي، ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
- حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف للزمخشري؛ الشريف الجرجاني، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦م.
- حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الصَّبَّان (مُحمَّد بن علي، ت ١٢٠٥هـ)، تح: مُحمَّد بن الجميل، ط ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- حسن التَّوسُّل إلى صناعة التَّرسُّل، شهاب الدين الحلبيّ (أبو التَّناء شهاب الدين محمود بن سلمان، ت ٧٢٥هـ)، تحقيق ودراسة: أكرم عثمان يوسف، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن، ت ٤٧٤هـ)، تح: السيِّد مُحمَّد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنَّشر، بيروت - لبنان، ١٩٨١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- شرح ابن النَّاظم على ألفية ابن مالك، ابن النَّاظم (أبو عبد الله بدر الدين مُحمَّد بن مُحمَّد بن مالك، ت ٦٨٦هـ)، تح: مُحمَّد باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (نور الدين علي بن محمد الأشموني، ت ٩٢٥هـ)، تح: مُحمَّد بن الجميل، ط ١، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- شرح التَّسهيل، ابن مالك (أبو عبد الله مُحمَّد جمال الدين، ٦٠٠- ٦٧٢هـ)، تح: عبد الرحمن السيِّد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٥م.
- شرح التَّلخيص للقزويني، البابر تي (أكمل الدين مُحمَّد بن مُحمَّد بن محمود بن أحمد، ت ٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. مُحمَّد مصطفى رمضان صوفيه، ط ١، المنشأة العامة للنَّشر والتَّوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ١٣٩٢هـ- ١٩٨٣م.

- شرح جمل الزجاجي؛ ابن عصفور (أبو الحسن علي مؤمن بن محمد بن علي الاشيلي، ت ٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشّعار، إشراف: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى؛ ابن هشام الأنصاري (أبو مُحمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٧، منشورات الفيروزآبادي، قم، ١٣٨٢هـ.
- شرح الكافية في النّحو، لابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، شرحه رضيّ الدين الاسترآبادي (مُحمّد بن الحسن، ت ٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- شرح اللّحة البدرية في علم قواعد اللّغة العربيّة، ابن هشام الأنصاري (أبو مُحمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، دراسة وتحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، بغداد، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- شرح للمع؛ جامع العلوم (نور الدين أبو الحسن ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتح: د. محمد خليل مراد الحربي، ط١، دار الشؤون الثقافيّة، بغداد، ٢٠٠٢م.
- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ابن يعيش (أبو البقاء موفقّ الدين بن عليّ، ت ٦٤٣هـ)، عالم الكُتب، بيروت، (د، ت).
- شرح المقدّمة المحسّبة؛ ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد، ت ٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- شروح التلخيص، مجموعة من الشّروح على تلخيص المفتاح، للخطيب القزويني، ت ٧٣٩هـ، وهي: عروس الأفراح، بهاء الدّين السبكي، ومواهب الفّتاح؛ ابن يعقوب المغربي، والمختصر لسعد الدين التّقزازاني، وحاشية الدسوقي على شرح المختصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بمصر، (د، ت).
- الصّحيفة السّجّاديّة الكاملة، الإمام زين العابدين (عليه السّلام)، ط١، دار القارئ للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الصّحيفة السّجّاديّة الكاملة، الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين (عليهما السّلام)، تحقيق وتنسيق: علي أنصاريان، ط١، دمشق، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الطراز المنتمنّ لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ابن حمزة العلويّ اليمنيّ (يحيى بن حمزة بن عليّ بن إبراهيم، ت ٧٤٩هـ)، مراجعة وضبط وتدقيق: مُحمّد عبد السلام شاهين؛ ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- علل النّحو؛ ابن الورّاق (أبو الحسن محمد بن عبد الله، ت ٣٨١هـ)، تح: محمود محمد نصّار، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- علم المعاني، دراسة بلاغيّة ونقدية لمسائل المعاني، تأليف: د. بسيوني عبد الفتاح فيّود، ط٢، مؤسسة المختار للنّشر والتّوزيع، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب؛ الجامي (نور الدين عبد الرحمن، ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، كتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل في وجوه التّأويل؛ الزّمخشري (جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)؛ ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- كشف المشكل في النّحو؛ تأليف: حيدرة اليمني (علي بن سليمان بن أسعد، ت ٥٩٩هـ)، قرأه وعلّق عليه، د. يحيى مراد. ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللباب في علل البناء والإعراب؛ العكبري (أبو البقاء محبّ الدين، ت ٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب (معجم)، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين مُحمّد بن مكرم، ت ٧١١هـ)، دار صادر بيروت - لبنان، (د، ت).

- اللع في العربية؛ تأليف: أبي الفتح عثمان ابن جني ت ٣٩٢هـ، تح: حامد المؤمن، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، د. مهدي فضل الله، ط ٢، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، تح: نيهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م.
- المطول، شرح تلخيص المفتاح، التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر، ت ٧٩٢هـ)، تح: عبد الحسين الهنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، ج: ١، ج: ٢، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٦-١٩٨٧م.
- معتزك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن، ت ٩١١هـ)، ط ١، ضبطه وصححه وكتبه فهارسه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المغني في النحو: منصور اليميني (تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح النحوي ت ٦٨٠هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط ١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت ٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق: د. مازن المبارك، د. محمد علي حمد الله، ط ١، مؤسسة الصادق، طهران.
- مفتاح العلوم، السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت ٦٢٦هـ)، ط ١، تح: د. عبد الحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مفردات ألفاظ القرآن؛ العلامة الراغب الأصفهاني المتوفى في حدود ٤٢٥هـ، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط ٤، ١٤٢٥هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (جار الله محمود بن عمر، ت ٥٣٨هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
- من بلاغة النظم العربي دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني؛ تأليف: عبد العزيز عبد المعطي عرفة، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، تأليف: عباس حسن، ط ١، مكتبة المحمدي، بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه؛ الأعلام الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٥٢هـ - ٢٠٠٥م.
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، ت ٦٠٦هـ، تح: د. محمد بركات حمدي، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة (د، ت).

